



استهداف مطار كابول بالقذائف دون ضحايا

كابول/وكالات
سقطت ثلاث قذائف أمس على مطار كابول دون أن تتسبب في سقوط ضحايا على ما أفادت الشرطة في هجوم تبنته حركة طالبان غداة اعتداء دام على العاصمة الأفغانية.

وتتعرض منطقة المطار الخاضعة إلى تدابير أمنية مشددة وحيث تنتشر طائرات سلاح الجو الأفغاني وحلف شمال الأطلسي، باستمرار لمثل هذه الهجمات والقذائف ما يدل على استمرار المشاكل الأمنية في كابول. وأعلنت شرطة كابول في بيان أن "ثلاث قذائف سقطت داخل حامية مطار كابول" موضحة أن تلك القذائف تسببت في حرائق. وتبنت حركة طالبان بعد ذلك بقليل الهجوم عبر شبكة تويتر الناطق باسمها ذبيح الله مجاهد.

ويعود آخر هجوم من هذا القبيل إلى 24 يونيو عندما سقطت قذيفتان على ضواحي



الأسلحة الكيميائية السورية باتت على متن سفينة للبحرية الأميركية



ويقدر البنتاغون كمية هذه المركبات بحوالي 700 طن. والسفينة مجهزة بنظامين للتحليل المائي وهي منشآت محمولة قادرة على "التخلص" من المركبات الكيميائية الأكثر خطورة، ونظام التحليل المائي يسمح بالتفكيك الكيميائي لمادة بواسطة المياه بما يؤدي إلى ظهور

جويا تاورو/أ ف ب
انتهت عملية نقل 78 حاوية تحمل أسلحة ومركبات كيميائية سورية في مرفأ جنوب إيطاليا إلى السفينة الأميركية "كيب راي" المكلفة بتدميرها في المياه الدولية.

وقال العقيد البحري جون كيري المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية "البنتاجون" في بيان ان سفينة كيب راي غادرت مرفأ جوييا تاورو متوجهة إلى المياه الدولية في البحر المتوسط حيث ستبدأ قريبا عمليات تدمير "الأسلحة الكيميائية".

وتم نقل 78 حاوية بالإجمال من سفينة الشحن الدنماركية "ارك فوروتا" إلى السفينة الأميركية. وعملية نقل الأسلحة وتدميرها هي نتيجة انضمام سوريا إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في خطوة اتخذتها في أكتوبر 2013م في سياق اتفاق روسي أميركي جنبها تدخل عسكريا أميركا كان وشيكا بعد اتهام دمشق باستخدام غاز السارين في هجوم أوقع 1400 قتيل الصيف الماضي.

وحدد أساسا تاريخ 30 يونيو لانجاز تدمير هذه الاسلحة لكنه تم تخطيه وقال العقيد البحري كيري ان عملية التدمير "ستستغرق عدة اسابيع" فيما قدرت منظمة حظر الاسلحة الكيميائية ان تستغرق "ما يصل الى ستين يوما".

وسلمت دمشق مجموع 1300 طن من المركبات الكيميائية وستنصر عمليات التدمير على متن "كيب راي" على المركبات الأكثر خطورة والصنفة في فئة "الأولوية الأولى" وهي التي تدخل في صنع غاز الخردل وغاز السارين

الأسلحة الكيميائية السورية باتت على متن سفينة للبحرية الأميركية

للتحسن. هذه العملية ستساعدنا لتطبيق اساليب جيدة مستقبلا".

وقطعت قوات الامن الطرق المؤدية الى الموقع ومنعت دخول اي شخص لا يحمل اذنا الى المرفأ. وقامت مروحية عسكرية بمراقبة المجال الجوي في حين حظرت هيئة الطيران المدني التحليق بين الاول والثالث من يوليو في دائرة شعاعها 1,1 كلم حول جوييا تاورو.

وبذلت الحكومة الإيطالية كل ما في وسعها لضمانة السكان الذين لم يحتاجوا على العملية رغم ما تنطوي عليه من مخاطر. وكانت الحكومة أكدت في يناير ان مرفأ جوييا تاورو مخصص بالكامل ومعتاد على عمليات نقل "مواد خطيرة من الفئة 1-6 (مواد سامة) بحسب التصنيف المبني على القانون الدولي المتعلق بنقل السلع الخطيرة".

ويحسب ارقام روما فان مرفأ جوييا تاورو تعامل مع "3048 حاوية تنقل مواد سامة من فئة 1 - 6" خلال فترة 2012 / 2013. وتعتبر هذه الخطوة المهمة في عملية تدمير الترساة الكيميائية السورية مصدر فخر لإيطاليا، وكان من المفترض ان تشارك فيها وزيرة الخارجية فيديريكا موغيريني، الا انها اضطرت الى التوقيب لترافق رئيس الحكومة ماتيو رينزي إلى ستراسبورغ حيث عرض أمس الأول على النواب الأوروبيين برنامج الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي.

وقالت موغيريني الاربعاء مبدية ارتياحها "مع نقل المواد الكيميائية من سفينة ارك فوروتا إلى كيب راي في جوييا تاورو، قدمت إيطاليا مساهمة حاسمة في نزع اسلحة سوريا".

جزئيات جديدة تكون اقل سما، والنتيجة هي تدمير المركبات الكيميائية بنسبة تزيد عن 99% وخفض تأثيرها السمي الى مستويات مماثلة لما هي عليه في القطاع الصناعي.

وسيعهد بعد ذلك بمعالجة المواد وكذلك المركبات الكيميائية السورية الأخرى إلى شركات متخصصة في معالجة النفايات الصناعية.

ويقدر البنتاغون كمية هذه المركبات بحوالي 700 طن. والسفينة مجهزة بنظامين للتحليل المائي وهي منشآت محمولة قادرة على "التخلص" من المركبات الكيميائية الأكثر خطورة، ونظام التحليل المائي يسمح بالتفكيك الكيميائي لمادة بواسطة المياه بما يؤدي إلى ظهور

حدث الساعة

إسكندر المريسي

لبنان والفراع

الرئاسي

تواجه لبنان بالظرف الراهن أزمة قانونية وصلت تأثيرها إلى مطالبات بإجراء تعديلات دستورية، ويرجع سبب ذلك إلى الانتخابات الرئاسية عقب إنتهاء ولاية الرئيس ميشيل سليمان في 25 مايو الماضي، حيث شهد البرلمان اللبناني تأجيل ثامن جلسة اختيار رئيس جديد للبنان وذلك منذ انتهاء فترة الرئيس السابق ولم يستطع البرلمان حتى اللحظة الراهنة حسم ذلك الجدل وإنهاء الأزمة القائمة.

حيث سبق وأن أعلنت رئاسة مجلس النواب إرجاء الجلسة الخاصة لتحديد رئيس قائم للبنان إلى 25 يوليو من الشهر الجاري، يأتي ذلك وسط الجدل الجاري بين قوى الرابع عشر من آذار وقوى 8 آذار في ظل الاتهامات المتبادلة بين الجانبين بخصوص تعطيل الانتخابات في ظل التطور الجديد الذي اكتسب أهمية بالغة في المشهد السياسي اللبناني واعتبره بعض المتابعين تحولا مهما في صياغة نظام الحكم السياسي في لبنان على أسس جديدة ومغايرة لما كانت عليه سابقا.

وذلك ما هو ممكن كحل لإخراج البلاد من أزمتها الراهنة، حيث تقدم التيار الوطني الحر بمخرج لإنهاء الإشكال القائم حاليا وأستند ذلك الحل أن الثلثين لانتخاب الرئيس من البرلمان مشكلة سياسية دائما تعترض لبنان عقب كل ولاية رئاسية ويتم إرجاع الإشكال القائم إلى الجانب القانوني بدرجة أساسية على اعتبار أن ذلك معضلة في نظام الحكم الوطنية، ولحل ذلك الإشكال القانوني اقترح التيار الوطني ومعه مؤيدون في قوى 8 من آذار إجراء تعديلات دستورية تتواءم مع المتغيرات الجارية، وذلك بالتأكيد عين الصواب لإنهاء الجدل السياسي المهيمن على المشهد اللبناني على أساس أن تكون التعديلات الدستورية مدخلا موضوعيا لتجاوز المعوقات القائمة في القانون المنظم لانتخاب رئيس جديد، لأن ذلك القانون في رأي معظم السياسيين اللبنانيين هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى المشكلة وهو الذي أستدعى الأزمة عقب إنتهاء وبداية كل ولاية رئاسية جديدة تشهدها لبنان.

وإن كان ذلك المقترح الذي تضمن إجراء الاقتراع المباشر من قبل الشعب لتحتاي المازق الراهن قد حظي بمؤيدين فإنه أوجد حالة جدل سياسي خصوصا في البرلمان، لكن كل المؤشرات السياسية الجارية في المشهد السياسي تشير إلى أن الدستور بالاتفاق المتبادل لمدة أقصاها ستة أشهر ويرى بعض المحللين أن هذا الأنشطة التي تشكل موضع اعتراف وطني حتى لو أن الدول الست والأمم المتحدة مستعدة لقاء ذلك لرفع العقوبات التي تخفق اقتصادها. وأبرز الطرفان في جولة المفاوضات

والتالي أرجع أولئك كما أشرنا المشكلة إلى كونها قانونية ودستورية وأن انتخاب رئيس من الشعب الضمانة الأساسية لإخراج لبنان من الأزمة القائمة وبالنظر للتركيب الطائفية كما يتدرج بها البعض وأن الرئاسة محصورة في الطائفة المارونية فذلك مسألة عادية يحول من خلالها البرلمان من خلال تحديد المرشحين الذين سيتم تقديمهم من تلك الطائفة، إلى الشعب ليتم التصويت بشكل مباشر.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك بشكل طبيعي إلا من خلال تجاوز الخلاف القانوني الناتج عن الجمود والتحجر في الدستور الذي لم يخضع لتغيير منذ الاستقلال هذا يتطلب كما أشرنا لتحقيق استقرار النظام السياسي في لبنان صارت العملية السياسية مرهونة بإجراء تعديلات دستورية كحالة ضرورية وملحة لكي تتجاوز لبنان أزمة اللحظة الراهنة في الانتخابات الرئاسية.

مفاوضات النووي الإيراني تدخل الفرصة الأخيرة رغم الخلافات



متابعة /قاسم الشاوش
دخلت المفاوضات بين طهران والدول الكبرى حول الملف النووي الإيراني أمس في فيينا مرحلة أخيرة مكثفة قد تمتد حتى الـ20 من الشهر الجاري وهو موعد انتهاء المهلة المحددة للتوصل إلى اتفاق حيث تسعى الدول الكبرى إلى اتفاق سيكون في حال التوصل إليه أحد أكبر الإنجازات الدبلوماسية فيما يخص تحجيم الرؤوس النووية في المنطقة بداية القرن 21، والذي قد يضع قيودا على البرنامج النووي الإيراني لضمان طبيعته السلمية.

وسيوجد مثل هذا الاتفاق الظروف الملائمة لتطبيع العلاقات بين الغربيين والجمهورية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط التي تواجه مخاطر انفجار أكثر من أي وقت مضى، مع استمرار النزاع في المنطقة. أما في حال فشل المفاوضات، فذلك سيعيد الطرفين إلى خاتمة المواجهة مما سيولد منطقة اضطرابات جديدة في المنطقة.

وأوضح وزير الخارجية الأميركي جون كيري هذا الأسبوع أنه "في هذا العالم المضطرب، لا تسنح الفرصة دوما للتوصل بالطرق السلمية إلى اتفاق يستجيب للحاجات الأساسية التي عبر عنها جميع الأطراف علنا، يجعل العالم أكثر أمنا، يهدئ

التوترات الإقليمية ويتيح ازدهارا أكبر".

وكتب كيري في صحيفة واشنطن بوست "الدنيا مثل هذه الفرصة، ومن الممكن تحقيق انجاز تاريخي. أنها مسألة أرادة سياسية واثبات النوايا وليست مسألة قدرة. أنها مسألة خيارات. دعونا جميعا نقوم بخيارات حكيمة" وتحدث كيري ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عن إمكانية التوصل إلى اتفاق "تاريخي".

طريق اردوجان إلى كرسي الرئاسة محفوف بالمخاطر

أولى من خمس سنوات تنتهي في 2019م وقابلة للتמיד. وأكد اردوجان خلال خطابه ان "مكتب الرئيس ليس منصبا للاستراحة"، ما يعني انها لن يكتفي بالامتيازات الفخرية التي يمنحها الدستور.

وحاول اردوجان اجراء تعديلات على الدستور الاساسي من اجل منح الرئيس صلاحيات واسعة. ويهدف تمكن نفوذه عمد طوال السنوات الماضية الى تعزيز سيطرته على مؤسسات الدولة ومن بينها الجيش الذي كان يقوم بدور اساسي في صلب الحياة السياسية التركية.

وفي هذا الصدد قال مدير مكتب صحيفة حرييت سيركان دميرتاس: ان "العالم كله يعلم ان اردوجان يريد الاستمرار في حكم البلاد، فور انتخابه، كرئيس للسلطة التنفيذية. يقدم نفسه كرئيس منتخب من الشعب ويريد توسيع الصلاحيات التي يمتلكها".

ولكن طموحات اردوجان بتغيير النظام

متابعة /قاسم الشاوش

وتتبر هذه الأحداث قلق المجتمع الدولي المنشغل اصلا بالأزمة السياسية القائمة حول تعيين الرئيس الجديد الذي سيخلف حميد كرزاي الرجل الوحيد الذي قاد البلاد منذ الاطاحة بنظام طالبان نهاية 2001.

ويخشى خصوصا أن يؤدي الخلاف بين المرشحين عبد الله عبد الله وأشرف غني بشأن نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في 14 يونيو إلى تصعيد التوتر وتنمية حركة التمرد العسكرية التي تقودها حركة طالبان.

واستهدف اعتداء انتحاري أمس الأول حاظلة للجيش الأفغاني في كابول وأسفر عن سقوط ثمانية ضباط وفي ولاية هلمند (جنوب) شن مئات المقاتلين من طالبان قبل عشرة أيام هجوم دام تصدى له الجيش الأفغاني جزئيا.

الأخيرة بين 16 و20 يونيو صياغة الاتفاق النهائي غير أن المفاوضات حول النقاط الشائكة من الملف مثل عدد أجهزة الطرد المركزي وتيرة رفع العقوبات أرجحت إلى وقت لاحق.

وحذر ظريف في مقالة نشرها في صحيفة لوموند الفرنسية بأن الجمهورية الإسلامية ليس لديها ما تخفيه في برنامجها النووي "الكنز نساوم على تقدمنا التكنولوجي".

واستعرض ظريف في المقالة تاريخ هذا الملف الذي يسم علاقات إيران الدولية منذ عشر سنوات فذكر بشكل مفصل بالجهود التي وافقت إيران على بذلها لجعل أنشطتها شفافا مؤكدا مرة جديدة أن بلاده لا تريد حياة القنطة النووية سواء لأسباب "أخلاقية" أو "دينية" أو "استراتيجية".

وسعى اخيرا ليثبت أن العقوبات المفروضة على إيران لم تمنعها من مواصلة برنامج نووي مدني محذرا الدول الكبرى من "التوهم" بإمكانية تخلي إيران عن هذا البرنامج.

ويمكن نظريا تمديد مهلة التفاوض بالاتفاق المتبادل لمدة أقصاها ستة أشهر ويرى بعض المحللين أن هذا الأنشطة التي تشكل موضع اعتراف وطني حتى لو أن الدول الست والأمم المتحدة مستعدة لقاء ذلك لرفع العقوبات التي تخفق اقتصادها. وأبرز الطرفان في جولة المفاوضات

أول من خمس سنوات تنتهي في 2019م وقابلة للتמיד. وأكد اردوجان خلال خطابه ان "مكتب الرئيس ليس منصبا للاستراحة"، ما يعني انها لن يكتفي بالامتيازات الفخرية التي يمنحها الدستور.

وحاول اردوجان اجراء تعديلات على الدستور الاساسي من اجل منح الرئيس صلاحيات واسعة. ويهدف تمكن نفوذه عمد طوال السنوات الماضية الى تعزيز سيطرته على مؤسسات الدولة ومن بينها الجيش الذي كان يقوم بدور اساسي في صلب الحياة السياسية التركية.

وفي هذا الصدد قال مدير مكتب صحيفة حرييت سيركان دميرتاس: ان "العالم كله يعلم ان اردوجان يريد الاستمرار في حكم البلاد، فور انتخابه، كرئيس للسلطة التنفيذية. يقدم نفسه كرئيس منتخب من الشعب ويريد توسيع الصلاحيات التي يمتلكها".

ولكن طموحات اردوجان بتغيير النظام



أنقرة/أ.ف.ب.
كما كان متوقعا، أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوجان ترشحه لأول انتخابات رئاسية بالاقتراع العام في (اغسطس) المقبل لكن النظام الرئاسي الذي يفكر به مواصلة قيادة البلاد يتغير قلقل.

وفي خطابه لمناسبة الاعلان رسميا عن ترشحه لمنصب الرئاسة الثلاثاء امام قيادات حزب العدالة والتنمية، لم يخف الرجل الاقوى في تركيا منذ 2003 نيته تعزيز صلاحيات منصب رئيس الجمهورية الذي يطمح اليه بهدف احكام السيطرة على الحياة السياسية.

وطما اراد رئيس الحكومة ان يجري تعديلا على النظام التركي ليصبح رئاسيا أو شبه رئاسي، ويريد البقاء في هذا المنصب لولاية